

الخصائص المنهجية للدرس النحوي عند العرب

د. الطاهر بومزبر. جامعة جيجل / الجزائر

يتميز الدرس النحوي العربي عن غيره من الدراسات التي وصلتنا من شتى الحضارات القديمة بكونه أعطى للعقل حظاً أوفر ساعده على عِلْمَةِ الْمُعْطَى النحوي في إطار منهجي دقيق، وعَقْلَنَةِ عَمَلِيَّةِ إنتاج واستنباط القواعد النحوية العربية العامة التوجيهية ذات الطابع الأصولي، والقواعد الخاصة التي اهتمت بمفردات وأبنية وتراكيب اللغة العربية في واقع استعمالها؛ فجمع النحاة القدماء في أعمالهم ما هو تعليمي خالص، وما هو علمي، وهذه هي السِّمَةُ البارزة في العمل المنهجي لكلّ طرح علمي يتقدّم به صاحبه.

وإذا أجرينا عملية تحليلية ابستمولوجية للدرس النحوي العربي القديم نجد فيه ما يبرّر حكمنا السابق بتوفره على كلّ الخصائص المنهجية المتعارف عليها في الأبحاث والدراسات المعاصرة.

وهذا يعني أنّ نقد العقل أو التفكير النحوي اللغويّ العربي ينبغي أن ينطلق من خواصّه المنهجية، وفق ثنائية (علمي - إجرائي)، فلا قيمة لما يقدمه العالم إذا افتقر إلى المنهج العلمي، والواقعية الإجرائية؛ لأنّه يتحوّل بذلك إلى فلسفة العلم، وليس إلى العلم ذاته، كما تنتفي هذه الخواص عندما يتحوّل كذلك إلى وسائط إجرائية تعليمية آنية؛ لأنّ الآني في العلم سرعان ما يتحوّل من الناحية المنهجية إلى تاريخ هذا العلم بحيث يدخل في حيّز من الزمن بالنسبة لما هو سابق أو لاحق له.

وإذا أخذنا بهذه المعطيات الأولية نجد أنفسنا مجبرين على فصل ثلاث قضايا جوهرية من الناحية الاصطلاحية، والمنهجية، ومادة الدراسة في إطار ابستمولوجي خالص وهي:

- قضايا العلم.

- فلسفة العلم.

- تاريخ العلوم.

وما نبحت فيه بصيغة نفعية خالصة هي كل القضايا العلمية التي لا يمكن حصرها وتحديددها سوى من خلال الخواص المنهجية للقضايا المدروسة، وإذا تعلّق الأمر هنا بالدرس النحوي عند العرب في خطابهم اللساني التراثي، فإننا نجزم ببلوغه قِمّه النضج المنهجي، حيث أقصى من عملية استقراءه للمُدونة اللغوية العربية كل القضايا الفلسفية، وعَلَمَنَ العملية التعليمية؛ كي يرتبط بحلقات الزمن الوجودي داخل تاريخ الدراسات اللغوية اللاحقة، ولا يتحوّل إلى التاريخ ذاته، فاكتمل بذلك الخصائص المنهجية التالية:

الخاصية الأولى: الموضوعية:

يمكن الحكم على كل عمل أو طرح يتقدم به النحاة بالموضوعية عندما يكون دراسة مرتكزة من بداية الطرح إلى نهايته على الوصف، والتحليل، والاستقراء، والمقارنة، ثم محاولة الوصول إلى القضايا الكُلية، والقوانين العامة التي تتحكم في التواصل السليم، والتركيب الصحيح لمكونات العناصر اللغوية بصرف النظر عن التباين المنهجي الحاصل بفعل البيئة المتباينة داخل المجتمع اللغوي العربي.

وتقوم الموضوعية بدورها على عنصرين هامّين هما:

1- الاستقراء الناقص:

نُصِفُ استقراء ظاهرة لغوية بالنقص عندما نجد الحكم في الكلّي في أكثر من جزئياته؛ لأنّ شمول الظاهرة بعملية الاستقراء يتحوّل إلى إحصاء شبيه بعملية إحصاء السكّان، فيصير الاستقراء تامّاً، وتفقد الموضوعية عنصراً هامّاً، وشرطاً ضرورياً لوجودها في الدرس النحوي العربي باعتباره «تتبع جزئيات الشيء»، (1) وليس استقراءً له بالكامل.

وقد استعمل النحاة الاستقراء الناقص في دراساتهم؛ لأنّ مقدّماته لا تحصل إلّا بتتبع الجزئيات، فلا يفيد اليقين المطلق، لإمكانية وجود جزء من جزئيات القضية، أو عنصر لغوي لم يُدرج ضمن عملية استقراء النحوي لهذه الجزئيات؛ فيكون حكمه مخالفاً لحكم القاعدة التي تقدّم بها النحوي انطلافاً ممّا وقع عليه الاستقراء.

ويتم الاستقراء الناقص باختيار العينة التي تكون نموذجاً للاختبار، ضمن مجموع الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، والاكتفاء بالقليل من الكثير؛ أيّ عينة داخل المدوّنة كاملة؛ لأنّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

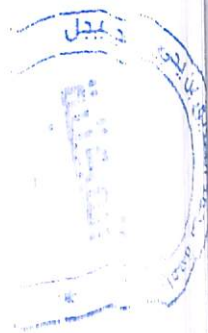
وقد أجرى الدارسون الاستقراء على كل ما وصل إلى أيديهم من النصوص اللغوية الدينية والأدبية، مستغنين به عن غيره من النصوص التي لم تصلهم، فتحوّل الاستقراء عند النحاة القدماء إلى ضرب من العمليات التي نستنتج بها قوانين عامّة من خلال دراسة أمثلة خاصة، تنحصر مهمّة المستقرئ فيها أساساً في ربط بعضها ببعض الآخر، يقول السيوطي أنّ الكلمة من الناحية الاستقرائية «إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها؛ إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم

جعله رابعا، وسمّاه الخالفة، والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية، فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل؛ (2) ويتم ذلك من خلال البحث الفاحص، ويُسمّى أيضاً المعاينة، ثمّ الكشف والاستنتاج عبر ملاحظة دقيقة واعية، فبعد ما كان البحث عن القواعد التي تحكم النظام اللساني العربي يتحوّل الدرس إلى البحث عن الروابط بين العناصر اللغوية.

ويمكن لدارس العمل والجهد النحوي التراثي أن يصل إلى حكم أو مفهوم فاصل للاستقراء عن باقي العمليات الفكرية باعتباره منهجاً يصف الملاحظات، ويرتبها على نحو يسمح بوضع أحد الفروض؛ لأنّ الفرض وليد عملية التعميم، فيصير الفرض بعد التأكد من صحته قانوناً لغوياً، وذلك من خلال ملاحظات جديدة في عينات مُماثلة، فالريح من الناحية الاستقرائية «هي مؤنثة يقال: هبّت الريح تهب هبوباً، وتجمع على رياح، وقد دلّ الاستقراء على أنّها حيث وردت في القرآن الكريم في معرض العذاب كانت بلفظ الإفراد، وحيث وردت في معرض الرحمة كانت بلفظ الجمع؛ قال تعالى في جانب العذاب: (إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم)، وقال: (إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً)، وقال في جانب الرحمة: (وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته)». (3)

ولعملية الاستقراء طرق ووسائل متنوعة ومختلفة أهمّها وأبرزها في الدرس اللغوي العربي التراثي مايلي:

أ- التعميم:



يبدأ التعميم بمحاولة فهم الحالات التي يضعها النحوي قيد الدرس، وهو مبني على القياس، ويتحقق بانطباقه على مزيد من الحالات الخاصة؛ ومن ذلك مثلاً إسناد إحداث التغيرات التي تصيب أواخر المُعَرَّبَات إلى عوامل لفظية، أو معنوية فتطرّد القاعدة، وتقترن الأحكام النحوية بأسبابها.

وعملًا بمقولة التعميم لا يجوز أن يتخذ الدارس من الحالات الخاصة مبررًا لإطلاق الأحكام العامة، وهكذا يجب أن يتروّى قبل إصدار أيّ حكمٍ.

فالتعميم إذن يُعتبر قانوناً عاماً يُستخرج من حقائق معينة ببيان أو عبارة، أو قول يتجاوز الملاحظة الفعلية إلى قاعدة أو قانون يُغطّي كل الحالات الملاحظة، والحالات التي لم تلاحظ، كما هو في تعميم ابن الأنباري حين قال: «إن قال قائل: على كم وجهها يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه: السكون؛ وهو حذف الحركة، والتنوين والإشمام؛ وهو أن تضم شفتيك من غير صوت، وهذا يدركه البصير دون الضرير، والروم؛ وهو أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدركه البصير وا لضرير، والتشديد؛ وهو أن تشدد الحرف الأخير نحو هذا عمر وهذا خالد». (4)

ويتعيّن على النحوي حين يحدّد الأسباب ويلتمس النتائج، أن يضع في اعتباره بأنّ الأسباب والنتائج ينبغي أن تكون متكافئة من جهة الوزن وحتى الأهمية؛ إذ ليس من الحكمة والعدل أن نبني أحكاماً جازمة على أساس من الأدلة الناقصة، لأنّ تخلف العكس في علّة الحكم النحويّ يُعدّ من عيوب القاعدة النحوية.

وبخلاصة تحليلنا للتعميم تقودنا إلى القول بأنّ التعميمات خطيرة، ولكن لا بدّ منها؛ لأنّ التعميم موجّه للاقتصاد في الوقت والجهد لا غنى عنه، فقوّة المعرفة العلميّة

تَكُنْ في قوَّها التنبؤية؛ لأنَّ العلم في نظر الدارسين عبارة عن «مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادراً على التنبؤ» (5)

ب- التخصيص:

وهو عكس التعميم حيث يتَّجه الدارس إلى صرْف النظر عن مجموعة كبيرة من العناصر اللغوية، وحصر الرؤية في مجموعة أضيق؛ أي في عنصر واحد، فيصير قَصْراً للعالم على بعضٍ منه فقط، مع وجود دليل مستقل، مُقْتَرِن به، مثلما خصَّصوا الحالات الإعرابية لكلمة (جرّاً) فذكر صاحب المسائل السفرية أنَّ «الكوفيين قالوا: إنّ (جرّاً) مصدر، والبصريون قالوا: إنّهُ حال. وهذا يقتضي أنّ الفريقين تكلموا في إعراب ذلك، وليس كذلك، وإّما قال أبو بكر: إنّ قياس إعرابه على قواعد البصريين أنّ يُقال إنّهُ حال، وعلى قواعد الكوفيين أنّ يُقال: إنّهُ مصدر، هذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه أبو القاسم الزجاجي، وردّ عليه فقال: البصريون لا يوجبون في نحو (ركضاً) من قولك: (جاء زيدٌ ركضاً) أنّ يكون مفعولاً مطلقاً، بل يميزون أنّ يكون التقدير: جاء زيدٌ يركض ركضاً، فلذلك يجوز على قياس قولهم أنّ يكون التقدير هَلُمَّ تَجَرَّوا جرّاً انتهى. ثم قول أبي بكر: (معناه سيروا على هيئتكم أي تَثَبَّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم) معترض من وجهين: أحدهما أنّ فيه إثبات معنى، لم يثبت له أحد الثاني أنّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب، فإنّه إنّما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم؛ ولهذا قال صاحب (الصحاح): (وهَلُمَّ جرّاً إلى الآن) «(6)

ج- القياس: ويُسمّى عند الثّحاة القدماء المُقابَلة كذلك، وهو ضَرْبٌ من التشابه؛ فالشيئان المتشابهان يتَّفقان من بعض الوجوه، والشيئان المتقابلان يتَّفقان من حيث تشابه علاقات معيّنة بين أجزائها المتناظرة، ولهذا نجد «القياس والتشبيه

مذهبين، أحدهما يفضي إلى ما تنأله العيون، والآخر يوميء إلى ما تمثله الظنون» (7) ويُعتبر الاستدلال بالمقابلة أهم أنواع الاستنتاجات، لأنه يفضي بنا إلى تقديرات معقولة، وكلما كانت أوجه المقابلة متعددة يكون الاستنتاج أقوى والقاعدة أسلم.

وإذا ما حاول النحوي المفاضلة بين النوع والكم في أوجه المقابلات يحيل دائماً في المفاضلة إلى النوع على حساب الكم، فالمقابلات القاطعة الجلية أكبر وزناً من التشابهات الشاحبة، والحالات المرتبة ترتيباً منظماً أعلى قدراً من الحالات المحشودة بلا نظام لِمَا فيها قوة الدليل، وصحة القاعدة، وصدق البرهان أو الاستدلال.

ويقودنا تحديد مفهوم المقابلة أو القياس إلى القول بأن الاستقراء مبني من أساسه بشكل طبيعي على القياس، وهو عبارة عن طلب لأحكام الفروع المسكوت عنها في الأصول الواردة في النصوص اللغوية الصريحة، من خلال علل مستنبطة من معانيها؛ لإلحاق الفروع بالأصول.

ويعتبر ابن الأنباري النحو من بدايته كان قياساً فيقول: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كلّ قياسي، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو؛ وذلك لأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي، كَتَبَ زيدٌ، فإنه لا يجوز لأن يُسند هذا الفعل إلى كل اسم تصح منه الكتابة، إلى ما يدخل تحت الحصر، وإثبات ما يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال» (8). وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال كعوامل الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وإنجاز هذه العملية بالنقل متعذر، لو لم يَجْزُ القياس، واقتصر على ما لا يمكن التعبير عنها، وهذه الميزة ذات الطوعية للقياس داخل اللغة العربية وبنيتها جعلها تدخل في الزمن المتعاقب عليها دون أن تلتزم زمناً

بعينه، كما جعلت من هذا القيد الموضوعي عند النحاة كل الأعمال والدراسات المقدمة تحمل بداخلها مَرُوثَةً منهجية؛ لذا اشترط النحاة الوضع القياسي العقلي لا النقلي، بخلاف اللغة فقد وُضِعَتْ وضعاً نقلياً لا عقلياً. فلا يجوز القياس فيها، بل يُقتصر على ما ورد النقل به؛ فالقارورة سُمِّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسمَّى كل مُستَقَرٍّ فيه قارورة، وكذلك سُمِّيت الدَّارُ لاستدارتها، وليس كل مستدير يُسمى داراً؛ لأنَّ الحصر العقلي «هو الدائر بين النفي والإثبات لا يجوز العقل فيما وراءه شيئاً آخر نحو قولنا: (العدد إما زوج وإما فرد)، والحقيقي كذلك والوقوعي هو ما يكون وقوعه بحسب الاستقراء، والتبع بكلام العرب، كانحصار الدلالة اللفظية في العقلية، والطبيعة، والوضعية، وكانحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة؛ إذ المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة، ويجوز أن يكون فيما وراءه شيء آخر، كمخالفة، وبين بينو وقال ابن الخباز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب». (9)

2- ضبط النتائج:

إذا اختبر النحوي تقديره فقد يكون هذا الاختبار صائباً، ولكن ليس من المنهج العلمي أن يتخذ التقدير البراق قضيةً مُسلمة؛ إذ قد يكون تقديره خاطئاً، ولكن من الحُكم أن يعرض كُليَّة على التقدير المُحتمل، كما يفعل المُتَحَدِّلُون في بعض الأحيان، وتستحقُّ بالمقابل بعض التقديرات أن تُختَبَر، وتؤخَذ مأخِذ جَدٍّ، وهذه هي التي تترأى لنا بعد أن نكون قد درسنا دراسة عميقة، وفهمنا فهمًا تامًّا الموضوع، الذي نرغب في بحثه رغبة تامة أكيدة، وهذه التقديرات في نظر الدارس تحتوي بداخلها على بعض الحق، وليس الحق كُله للطبيعة النسبية في كل العلوم، وخاصة إذا تعلَّق الأمر بعلم النحو، أو علوم اللغة الأخرى.



وتتم عملية ضبط النتائج، واختبار صِدْقِها من خلال ما يلي:

أ — كان النحاة يَرُدُّون قواعدهم إلى ما قالته العرب، فترتبط كل قاعدة يتوصل النحوي إلى تجريدها بالأدلة النقلية (الشواهد)، وهو ما أصبح يُصطلح عليه (الاحتجاج) في عُرف الدراسات النحوية.

ب — إنشاء ضوابط يتعرّف بها الدارس على الأبواب؛ فإذا أرادوا معرفة أو تحديد صفات الأصوات يأتون بالحرف ساكناً بعد همزة مكسورة في تحليلهم ودراستهم للأصوات العربية على مستوى الإنجاز، كما تعرّفوا بالردّ إلى ما قالته العرب على الخبر من خلال قيد اختباري لضبط النتائج على مستوى التحليل النحوي؛ حيث أنك متى سألت عنه جاز أن يُجاب بالمبتدأ، لأنّه يرجع إلى كونه هو المبتدأ في المعنى.

الخاصية الثانية: الشمول

لا يقتنع العلمُ مهما كان موضوع دراسته، أو مادة بحثه بالنظر الجزئي إلى حقل الظواهر التي يتناولها، فلا يدرس بعضها دون البعض الآخر، ويتحقق الشمول في الدرس النحوي العربي بوسيلتين هما:

1- الحتمية

وتتم حتمية العلم في الدرس النحوي العربي من الناحية المنهجية عبر القياس العقلي، باعتبار أن ما صدّق على المفردات المحدودة التي خضعت للاستقراء في الحكم يصدق حتماً على ما لم يخضع منها للاستقراء في نطاق الموضوع المدروس على اختلاف مستوياته الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية؛ فيحمل النحوي المنقول

على غير المنقول، إذا كان في معناه، أو في بابه المدروس؛ بحيث لا يبقى في لُفَّةِ الْعَرَبِ عُنصر لغوي لا يخضع لقواعد هذا النحو، «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها» (10)، ولو اعترض نقاد الدرس النحوي العربي بالشاذ على قياسهم النحوي؛ لأدّى ذلك إلى بطلان الخصائص المنهجية في الكثير من الصناعات والعلوم.

2- تجريد الثوابت:

يعتمد الدرس النحوي على المتغيرات (المفردات)، والثوابت (الأفكار العامة)، أو الأطر الفكرية التي تعبّر عنها المتغيرات، فالأفكار تكون بالضرورة في حاجة إلى حامل مادّي، أو وسط تعبيري تظهر من خلاله أثناء التعبير عن المقاصد والغايات، ولما كانت المفردات عرضة للتباين، والتحوّل، والشذوذ، وهذا يصعب معه ضبطها وإحكام التعبير عنها - اضطرّ علّم النحو إلى تجريد الأطر الفكرية المتسمة بخاصية الثبات؛ لكي يُخَلِّصَهَا من العيوب السابقة، ويتمكّن الدارسون من إحكام العبارة العلمية دون أن تتناقض هذه العبارة مع سلوك المفردات المتسم بالتغيّر، ولا مع أطّرادها؛ فتصير الثوابت المجردة ممهّداً للأطّراد، وسبيلاً لتحقيق الشُمُول في القواعد النحوية وأبوابها.

ويُعتَبَر النشاط النحويّ في الدراسات العربية التراثية من قبيل تجريد الثوابت، فلجأ النحاة إلى تجريد الأصل، والفرع، والقياس والعلة، والحُكْم، والردّ إلى الأصل، والعدول عنه، كما جرّدوا عناصر الاستدلال، وهو تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء أكان ذلك من الأثر إلى المؤثر، أو العكس، فجعلوا أدلّتهم بعيدة عن المتغيرات، وترتكز في جوهرها على الأدلة المجردة الثابتة كالقياس، والاستصحاب والاستحسان

و... إلخ، أو على الآخر ذاته إذا كان الدليل سماعياً، مثلما هو في قول سيبويه «سألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد وما لغو وقال ولا سيما زيد كقولهم دع ما زيد وكقوله (مثلاً ما بَعوضَة) فسي في هذا الموضع بمثالة مثل فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل» (11)

الخاصية الثالثة: التماسك

وأوضح تفسير يمكن تقديمه لهذا المصطلح هو اعتباره ترابط عُضْوِيٍّ بين عناصر الموضوع المدروس، فيبدو الموضوع في شكله النهائي نظاماً متكاملاً، وبناءً يشدُّ بعضه بعضاً، ويتجلى التماسك في الدرس النحويّ العربيّ في مظهرين هما:

1- عدم التناقض:

النحو نظام تتلاحم وتتحد فيه العلاقات العضوية، ليتحوّل إلى بنية جامعة مانعة لا يمكن نفي وجود شيء منها، ولا إضافة شيء إليها، فلا يتقبّل دخول ما يجعل هذا النظام المُحكّم متناقضاً، ولو دخله التناقض، أو إلى جزء منه؛ لما كان إجرائياً صالحاً للتطبيق؛ أي لا تتحقّق فيه ثنائية (عِلْمِيّ - عَمَلِيّ) القائمة أساساً على عدم التناقض وتنافر الوحدات داخل النظام النحوي الكُلّي، فلا تطعن إحدى النتائج في نتيجة أخرى باعتبارها من مُفسِدات التماسك، رغم أن «الحقيقة العلمية لا تكفّ عن التطوّر» (12)

2- التصنيف:

ويتماشى مع التجريد فكل صنف لابدّ له أن يُؤدّي عند التصنيف إلى فكرة كُليّة مجردة تتسم بالثبات؛ لكي تندرج تحتها مفردات الصنّف.

ولولا التصنيف والتجريد ما أمكنت السيطرة على المفردات باعتبارها متغيرات، ولا قامت حياة علمية على الإطلاق، وإلا كيف يمكن أن تتصور نحواً من دون تصنيف لأقسام الكلم، وأبواب النحو وغيرها، أو دون تجريد أفكار ثابتة، ذوات عبارات، أو أسماء اصطلاحية محدّدة، مثل: الاسم، والفعل، والحرف، والصفة، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية، واللازم، والمتعدي، و...

ولو كان الأمر على عكس هذا التصنيف لما وَجَدَ النُّحَاةُ طريقاً إلى التعبير العلمي عن طبيعتها وغايتها، ولا كيف يُعبّرون عن أنماط الجُمَلِ، وكيفيات تحليل هذه الأنماط، وبالمقابل ينبغي ألا نفهم من تصنيف النُّحَاة للعناصر والمواد اللغوية أنه ضَرَبٌ من التمزيق والتشردم لموضوع الدراسة النحوية، وتَفْكِكٌ لبعض أجزائه عن بعض، ولو حَصَلَ ذلك فِعْلاً في الدرس النحويّ العربيّ لَمَّا صَلَحَ لأنْ يكون مَظْهَراً من مظاهر التماسك.

إن التصنيف الذي اشتغل فيه النحوي العربي باعتباره من الخصائص المنهجية لدراسته هو ذلك التصنيف الرابط لأجزاء الموضوع من زاوية الفهم؛ ليتجاوز النظر المُهْلَهَل إلى المفردات، ويُدرِك العلاقات الوفاقية التي تُعين على إنشاء صنف ما، والعلاقات الخلافية التي تُجَنِّبُه اللَّبْسُ بالنسبة لهذه الأصناف، فالتصنيف في نهاية المطاف هو الخُطْوَةُ الأولى إلى تجريد الثوابت المُصَنَّفَة للمفردات المتغيرة.

الخاصية الرابعة: الاقتصاد

يتحقق الاقتصاد في الدراسات النحوية العربية من خلال مظهرين يعملان على اختزال العبارة والجهد لتحقيق الكفاية التداولية وهما:



أ — الاستغناء عن المفردات بالأصناف:

ويتجلى في العبارة العلمية التي يجب أن تُبنى على الأصناف بدلاً من بنائها على المفردات، فالتحو لا يتناول المفردات إلا لتحقيق غاية علمية منهجية يصل من خلالها إلى الأصناف؛ لأنّ المفردات متغيرة، والأصناف ثابتة، فالمعاني مُتجدّدة لا تنتهي، والمفردات الموجودة محدودة ومتغيرة بتغير هذه المعاني، فالكلمة مثلاً «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والكلام هو المُركّب من كلمتين أُسندت إحداها إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو وقولك: ضرب زيد، وانطلق بكر؛ وتسمى الجملة» (13)؛ فلا مجال هنا للمحافظة على النظام اللغوي السليم إلا من خلال هذه التصنيفات الاصطلاحية ذات الطابع المنهجيّ المحض.

أ — التقييد: تكون صياغة الحكم العام، أو القانون النهائي عبر عملية التقييد التي يكون القصد منها تكوين القاعدة النحوية وإنشاؤها؛ لتُعطي المتواصلين باللغة العربية مجموعة الضوابط والأحكام المُلزِمة التي تُنظّم العلاقات والروابط، فتكون المرشد المنجيّ في تحديد هذه العلاقات والروابط.

وتتكون القاعدة الناجمة عن عملية التقييد من صفتين متلازمتين لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى وهما:

— العمومية؛ لأنّ القاعدة تكون عامة بطبيعتها ونصّها؛ ألا ترى أنّ قول النحاة: «الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالتمكّن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم،

وفتح، وكسر؛ فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرًّا؛ (14) فهذه المقولة عامة تنطبق على كل المفردات التي تدخل تحت الأسماء والأفعال.

النظام؛ فهي منظمة بوظيفتها؛ لأنَّ حُكْمَهَا عام ينظّم جميع الاستعمالات والعلاقات المتماثلة، فهذا السيوطي يقدّم لنا قاعدة النحويين وعِلَلَهُم في حذف ألف هاء التنبيه مع أسماء الإشارة بقوله: « وتحذف أيضا ألف (ها) مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو: (هذا)، و(هذه)، و(هؤلاء)؛ لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف، فإنه يجب فيه الإثبات نحو: (ها ذاك)، وكذا ها المتصلة (بتا) و(تي) تكتب بالألف نحو: هاتا، وهاتي، وهاتان، وتحذف أيضا ألف ها مع مضمرة أوله همزة نحو: هأنتم، هأنا، هأنت بخلاف (نحن)» (15) وهذه القاعدة تصير نظاماً لدى المتكلمين باللغة العربية.

وفي نهاية المطاف يقودنا هذا التحليل المحدّد للخصائص المنهجية للدرس النحوي العربي التراثي إلى الحُكْم على طبيعته المُتَسَجِّمة، وأحكامه المنضبطة، وقواعده المتناسكة سواء في تحديد العلاقات الخلافية والعلاقات الوفاقية، أو في رصد المتغيرات والثوابت، فكان من أهمّ شروطه وقيوده المنهجية الموضوعية، والشُمُول، والتّماسك، والاقتصاد، وهي في مجملها عناصر منهجية أُبْقَت الدرس النحوي العربي على لياقته الأدائية سواء في الحفاظ على النظام اللغوي السليم، أو في تمكين المتواصلين باللسان العربي من تحقيق الكفاية التداولية، والتّواصل الصحيح، فكان هذا الدرس عِلْمِيًّا بَأْطَرِهِ المنهجية، تعليميًّا بأهدافه التي وضَعَهَا النُّحَاة الأوائل.



الهوامش:

- 1- كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري: 383.
- 2- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداي: 1/ 25.
- 3- صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، تحقيق: عبد القادر زكار: 2/ 184.
- 4- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة: 558.
- 5- مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، أحمد سليم سعيدان: 14.
- 6- المسائل السلفية في النحو، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن: 36.
- 7- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداي: 53.
- 8- اللمع في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني: 13.
- 9- كتاب الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي: 383.
- 10- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار: 1/ 97.
- 11- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: 2/ 286.
- 12- التفكير العلمي، فؤاد زكريا: 17.
- 13- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. علي بوملحم: 23.
- 14- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي: 1/ 45.
- 15- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداي: 3/ 523.